

## المرويين يدي المصلي في المسجد الحرام بين مقتضى النص وحال الضرورة

أ.د. الصليبي إبراهيم الفكي (\*)

### • المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن استن بسنته وسار على نهجه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد،،،

للمسجد أهمية كبيرة في الإسلام، وله الأحكام الكثيرة الشرعية المرتبطة به، والتي لا يستغني عن معرفتها كل مسلم. خاصة وأن المسجد يرتاده المسلم في كل يوم خمس مرات. إضافةً إلى أن المسجد له قداسة وخصوصية تختلف عن غيره من الأماكن والبقاع، فهو مكان مبارك له عند الله حرمة وإجلال. يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أحب البقاع إلى الله مساجدها" (١). وإذا كان هذا في المساجد كافة فإن مسجد الكعبة المشرفة لأولى بالاهتمام والعناية، لقد شرفني الله عز وجل بجوار حرمه أكثر من ربع قرن من الزمان، وكنت أتشوف إن اكتب بحثاً عن هذه البقاع الطيبة فيسر الله لي هذا الموضوع الذي يلاحظ فيه اختلاف كثير بين المصلي والمارة في أروقة

---

(\*) الأستاذ المساعد بقسم الأنظمة بالكلية - وزارة التعليم العالي - المملكة العربية السعودية.

(١) صحيح الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة (بدون)، ١٩٧٢م/حديث رقم (١٠٧٦).

الحرم المكي الشريف؛ فأحببت أن ادرس الموضوع دراسة علمية أبين وأحرر فيها محل النزاع، وسبب الخلاف، والأدلة، والمناقشة، وترجيح الراجح مراعيًا مقاصد التشريع، وقواعد الفقه الإسلامي.

### • أسباب اختيار الموضوع:

١- إن الحرم المكي أفضل البقاع وأطهرها، خصه الله تعالى بخصائص وفضائل لا يشاركه فيها غيره من الأماكن.

٢- حاجة المجتمع الإسلامي إلى معرفة الأحكام التي اختص بها حرم مكة، لكونها ذات صلة وثيقة بالركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج.

٣- إن بلاد الحرمين قد من الله تعالى عليها، وشرفها بخدمة الحرمين الشريفين، فكان لزامًا على من شرفهم الله بهذا أن يعرفوا من الأحكام الخاصة بالحرمين ما يعينهم على القيام بواجبهم خير قيام.

٤- أنني - حسب علمي القاصر - لم أطلع على مؤلف مستقل جامع لمذاهب العلماء في هذا الموضوع المهم، فحاولت الإسهام ولو بجهد المقل للكتابة في هذا الموضوع، وجمع مسائله وترتيبها.

### • منهج البحث :

لقد سلكت في هذا البحث منهجًا يمكن توضيح ملامحه الرئيسة بما يلي:

١- جمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث، وترتيبها، والمقارنة بين أدلة المذاهب والترجيح.

٢- عزو الآيات القرآنية، بذكر السورة، ورقم الآية، وتخريج الأحاديث والآثار، و التعريف بالأماكن، و شرح الألفاظ الغريبة.

وقد قسمت البحث إلى فصلين: تحت كل فصل جملة من المباحث التي يتفرع عنها مطالب، وذلك وفق التقسيم التالي:

### \* الفصل الأول: المسجد وسترة المصلي:

#### وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: تعريف المسجد والمراد بالمسجد الحرام، ومكانته وبعض خصائصه:

المطلب الأول: التعريف بالمسجد.

المطلب الثاني: المراد بالمسجد الحرام ومكانته وبعض خصائصه.

- المبحث الثاني: في السترة ومشروعيتها وحكم اتخاذها وحكم المرور بين يدي المصلي:

المطلب الأول: مشروعية السترة.

المطلب الثاني: حكم اتخاذ السترة وحكم المرور بين يدي المصلي.

\* الفصل الثاني: مشروعية السترة في المسجد الحرام وحكم المرور بين يدي المصلي فيه:

#### وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: مشروعية السترة في المسجد الحرام .

- المبحث الثاني: حكم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام .

\* ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

والله المسئول أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لخلقه، وصلى الله وسلّم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## • الفصل الأول: في المسجد وساترة المصلي؛

وفيه مبحثان:

### • المبحث الأول: تعريف المسجد والمراد بالمسجد الحرام؛

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول: التعريف بالمسجد؛

لفظ المسجد يدور في مفهومه ومعناه حول مادة (سَجَدَ)، فلا بد من التعرف على معنى هذه المادة؛ من أجل الوصول إلى المعنى المراد للمسجد.

(سجد): السين والجيم والدادال أصل واحد مطرد يدل على تطامن وذل. يقال سجد، إذا تطامن. وكل ما ذل فقد سجد<sup>(١)</sup>.

جاء في مختار الصحاح: (سَجَدَ: خضع ومنه سُجُودُ الصلاة وهو: وضع الجبهة على الأرض ... والاسم السَّجْدَةُ بكسر السين، و السَّجَّادَةُ: الخُمرة... والمسَّجِدُ بفتح الجيم جبهة الرجل حين يصيبه أثر السجود)<sup>(٢)</sup>.

والمسجد شرعا: هو كل موضع من الأرض؛ لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض طهورا ومسجدا<sup>(٣)</sup>. ثم إن العرف خصص المسجد بالمكان المهيأ للصلوات الخمس<sup>(٤)</sup>

(١) مقاييس اللغة (٣/١٣٤)

(٢) مختار الصحاح، ١/. وانظر: القاموس المحيط، ص ٢٧٤؛ ولسان العرب (٢٠٥/٣، مادة (سجد)).

(٣) أخرجه مسلم (٣٧١/١) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر: إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي ص ٢٧ - ٢٨.

### المطلب الثاني: المراد بالمسجد الحرام ومكائنه وبعض خصائصه:

المسجد الحرام نراه على مدار الساعة لا يخلو من طائف، أو راکع، أو ساجد، أو ذاكر لله، أو متأمل متفكر. والناس في شوق دائم إليه فلا يكادون يفارقونه حتى تهيم القلوب إلى لقيائه والعودة إليه.

والمسجد الحرام في الاصطلاح - كما قال النووي - قد يراد به الكعبة فقط، وقد يراد به المسجد حولها معها، وقد يراد به مكة كلها مع الحرم حولها، وقد جاءت نصوص الشرع بهذه الأقسام الثلاثة .

كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وعن أبي زر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ فقال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: وكم بينهما؟ قال: أربعون عاماً<sup>(٢)</sup>.

﴿... وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ فيه قولان: أحدهما: أنه أراد المسجد نفسه، ومعنى قوله: ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾ أي قبلة لصلاتهم ومنسكا لحجهم. ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ﴾ وهو المقيم، ﴿وَالْبَادِ﴾ وهو الطارئ إليه، وهذا قول ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

والقول الثاني: أن المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة آل عمران/٩٦.

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٠٧/٦) ومسلم (٣٧٠/١).

(٣) تفسير الماوردي (١٥/٤ - ١٦).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ١٥٢/٤، وانظر: إعلام الساجد ص ٥٩ وما بعدها، وتفسير

القرطبي ١٠٤/٨.

## واختصت الكعبة المشرفة بما يلي:

أولاً: أنها قبلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. وقد أَرْضَى الله جل وعلا نبيه صلى الله عليه وسلم بذلك فقال سبحانه: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ)<sup>(١)</sup>.

ثانياً: افتراض إحيائها بالحج والعمرة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: إن الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة في ثوابها لا في إسقاط الفرائض؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام)<sup>(٣)</sup> وحرَم مكة كمسجدها في مضاعفة الثواب<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: عدم كراهة الصلاة فيه في الأوقات التي تَكْرَهُ فيها الصلاة؛ لحديث جبير بن مطعم (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار)<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة البقرة (الآية ١٤٤).

(٢) المجموع شرح المذهب (١١/٨)؛ وإعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٨٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي (٧٦ / ٢) ؛ ومسلم كتاب الحج (١٢٤/٤).

(٤) إعلام الساجد ص ١٠٢.

(٥) إعلام الساجد ص ١٠٥، أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح، ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره. (تحفة الأحوذى ٦٠٥/٣ - ٦٠٦).

خامساً: تحريم صيده، فمن صاد فعليه الجزاء، كما يختص مسجد مكة المكرمة بما يختص به حرمةا لأنه جزء من حرمةا<sup>(١)</sup>.

سادساً: جواز قصده بالزيارة وشد الرحال إليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول، والمسجد الأقصى<sup>(٢)</sup>.

سابعاً- أنه كما تضاعف الأعمال الصالحة فيه فإن السيئات فيه تعظم (ولا نقول: تضاعف)؛ لحرمة المكان، قال الله تعالى: (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم)<sup>(٣)</sup>.

ثامناً- لا يجوز أخذ لقطته إلا لمن أراد أن يعرفها، أو يسلمها إلى ولي الأمر، ولا يحل تملكها بحال من الأحوال لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ولا تحل لقطتها إلا لمنشد"<sup>(٤)</sup>.

تاسعاً- حرمة القتال فيه إلى يوم القيامة. قال أبو هريرة - رضي الله عنه - : (لما فتح الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وإنها لن تحل لأحد كان قبلي وإنها أحلت لي ساعة من نهار وإنها لن تحل لأحد بعدي فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد..."<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الأم ١٩٠/٢ وما بعدها، والمغني ٣/٣٤٤، وجواهر الإكليل ١/١٩٤.

(٢) أخرجه البخاري في التطوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة (٧٦/٢)، ومسلم في الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (١٢٦/٤).

(٣) سورة الحج (الآية ٢٥).

(٤) رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما/حديث رقم (٣٩٧١).

(٥) انظر: بداية المجتهد لابن رشد (١٢١/١).

## • المبحث الثاني: في السترة ومشروعيتها ومقدارها وصفتها وحكم المرور بين يدي المصلي:

### وفيه ثلاثة مطالب

#### المطلب الأول: السترة ومشروعيتها:

الاستتار في اللغة: التغطي .(السين والتاء والراء كلمة تدل على الغطاء. تقول: سترت الشيء سترا. والسترة: ما استترت به، كائنا ما كان. وكذلك الستار)<sup>(١)</sup>. يقال: استتر وتستر أي تغطي، وجارية مستترة أي مخدرة<sup>(٢)</sup>:

وسترة المصلي في الاصطلاح: هي ما يغرز أو ينصب أمام المصلي من عصا أو غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

#### مشروعية السترة:

اتخاذ السترة مما يشرع للمصلي فعله، وقد حكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على مشروعيتها<sup>(٤)</sup>.

#### المطلب الثاني: مقدار السترة وصفتها:

وأما مقدارها وصفتها: ورد في بعض الأحاديث تحديدها بمؤخرة المرحل<sup>(٥)</sup>، فمن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سئل النبي صلى

(١) مقاييس اللغة (١٣٢/٣).

(٢) انظر: القاموس المحيط ص ٤٠٤، ولسان العرب (٣٤٣/٤) مادة: (ستر).

(٣) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢٠٠؛ والشرح الصغير للدردير ٣٣٤/١.

(٤) التمهيد ١٩٧/٤.

(٥) آخرة الرحل وهي العود الذي يكون خلف الراكب . شرح النووي على مسلم

(٢٣١/١).



الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال: "مثل مؤخرة الرجل" (١)

قد جاء في المحلى بالآثار: (قد صلى - عليه السلام - إلى الحربة، والعنزة، والبعير، وحد السترة في ارتفاعها بمؤخرة الرجل) (٢).

### المطلب الثالث: حكم وضع السترة والمرور بين يدي المصلي:

#### حكم السترة:

ذهب جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين وهو المشهور عن الأئمة الأربعة إلى أن حكم السترة الاستحباب . لهم أدلة منها:

١- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "أقبلت راكبًا على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول - صلى الله عليه وسلم - يصلي بمنى إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الأتان ترتع في الصف فلم ينكر علي ذلك أحد" (٣).

٢- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في فضاء ليس بين يديه شيء" (٤).

٣- و مما يدل على ذلك أيضًا أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته أنى اتجهت به (٥). ومعلوم أنه لم تكن أمامه سترة وهو راكب على الراحلة.

(١) رواه مسلم صحيح مسلم (٣٥٨/١) حديث رقم (٧٧١).

(٢) لابن حزم (١٠٢/٣) ؛ وانظر: فتح الباري لابن رجب (٣٤/٤).

(٣) رواه البخاري صحيح البخاري (٢٦/١) حديث رقم (٤٩٣).

(٤) رواه أحمد. مسند أحمد (٤٣١/٣) حديث رقم (٢٢٤).

(٥) منفق عليه صحيح البخاري (٤٤/٢) ؛ و صحيح مسلم (٤٨٦/١).

وفي المسألة قول بالوجوب: وهي رواية عن الإمام أحمد، وبه قال الشوكاني، ونصره الألباني<sup>(١)</sup>. ومن أدلتهم:

١- قال: قال صلى الله عليه وسلم: «استتروا بصلاتكم ولو بسهم»<sup>(٢)</sup>.

(فيه الأمر بالستر، وحمله الجماهير على النذب، ... وفي قوله: "ولو بسهم" ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرجل كما قيل)<sup>(٣)</sup>.

٢- عن عبد الله بن عمر \_ رضي الله عنهما \_ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تصل إلا إلى سترة، ولا تدع أحدا يمر بين يديك فإن أبى فلتقاتله فإن معه القرين"<sup>(٤)</sup>.

### حكم المرور بين يدي المصلي:

لا خلاف بين الفقهاء في أن المرور وراء السترة لا يضر، وأن المرور بين المصلي وسترته منهي عنه، فيأثم المار بين يديه، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه)<sup>(٥)</sup>.

(١) أنظر: الإنصاف، ٦٣٦/٣؛ ونيل الأوطار ٩/٣؛ وصفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ص ٨٢.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک (٣٨٢/١) وقال: صحيح على شرط، ووافقه الذهبي.

(حسنه عن جمع من الثقات) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦٥٩/٦).

(٣) سبل السلام (٢١٤/١).

(٤) رواه ابن خزيمة. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٢٧/٦).

وقال المحقق: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٥) أخرجه البخاري (الفتح ٥٨٤/١)؛ ومسلم (٣٦٣/١).

ويرى جمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية والحنابلة: أن المار بين يدي المصلي آثم ولو لم يصل إلى سترة. وذلك إذا مر قريباً منه.

جاء في مراتب الإجماع: (اتفقوا على أن من قرب من سترته ما بين ممر الشاة إلى ثلاثة أذرع فقد أدى ما عليه واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته وإن فاعل ذلك آثم)<sup>(١)</sup>.

### أثر المرور بين يدي المصلي في قطع الصلاة:

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن مرور شيء بين المصلي والسترة لا يقطع الصلاة ولا يفسدها، أيا كان، ولو كان بالصفة التي توجب الإثم على المار، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: لا يقطع الصلاة شيء وادرعوا ما استطعتم<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة مثل ذلك، إلا أنهم استثنوا الكلب الأسود البهيم فرأوا أنه يقطع الصلاة<sup>(٣)</sup>.

ذهب بعض أهل العلم أن ثلاثة أشياء وهي: المرأة والحمار والكلب تقطع الصلاة، وهو قول أبي هريرة وأنس بن مالك، ورواية عن ابن عباس وقول عطاء والحسن، ومذهب أهل الظاهر ورواية في المذهب الحنبلي ورجحها شيخ الإسلام وانتصر لها وقرر أنها هي المذهب، واختار هذا القول ابن القيم، والشوكاني، وابن باز، وابن عثيمين<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص: ٣٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠/١)، وقال الزيلعي: "فيه مقال" نصب الراية (٧٦/٢).

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٤٢٦/١ - ٤٢٨، والحطاب ٥٣٢/١ - ٥٣٤، مغني المحتاج ١٠١/١، والمغني لابن قدامة ٢٤٩/٢، وكشاف القناع ٣٨٣/١ وسبل السلام ٢٩٦/١.

(٤) نيل الأوطار ٥/٣، هو المحلى بالآثار (٣٢١/٢)؛ والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣٣٩/٥)؛ ومجموع فتاوى ابن باز (٩٤/١١)؛ هو زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٩٦/١)؛ هو الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٨٦/٣).

وحجتهم حديث أبي نر - رضي الله عنه - قال صلى الله عليه وسلم: "يُقطع صلاة الرجل المسلم إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل: المرأة والحصار والكلب الأسود" وفيه "الكلب الأسود شيطان"<sup>(١)</sup>.

### • الفصل الثاني: مشروعية السترة في المسجد الحرام وحكم المرورين يدي المصلي؛

وفيه مبحثان:

#### • المبحث الأول: مشروعية السترة في الحرم؛

بحث مشروعية السترة في المسجد الحرام بحث ممهّد إلى بحث حكم المرور بين يدي المصلي فيه، فمن أهل العلم من يرى السترة تشريع في عموم الأماكن وهذا العموم يدخل فيه المسجد الحرام وغيره، ومن الأئمة الصريحة التي وردت في مشروعية اتخاذ السترة ما يلي:

١- حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة، فصلّى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين، ونصب بين يديه عنزة وتوضأ»، فجعل الناس يتمسحون بوضوئه<sup>(٢)</sup>.

٢- حديث جابر في وصفه لحجة النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت)<sup>(٣)</sup>.

قد ثبت اتخاذ السترة في الحرم من فعل الصحابة فعن يحيى بن كثير قال: "رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام فركز شيئاً أو هياً شيئاً يصلي إليه"<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه مسلم، صحيح مسلم (٣٦٥/١).

(٢) صحيح البخاري (١٠٦/١) كتاب الصلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

(٣) صحيح مسلم (٨٨٧/٢) كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) رواه ابن سعد (١٨/٧) وصححه الألباني في حجة النبي (ص: ٢٠).

وعن صالح بن كيسان قال: "رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ولا يدع أحداً يمرّ بين يديه"<sup>(١)</sup>.

وان كانت هذه النصوص صريحة في مشروعية السترة في المسجد الحرام، إلا أنه يبقى النظر في مشقة اتخاذ السترة لاسيما في المطاف، وفي أوقات الزحام، ويبقى النظر في الخلاف في جواز المرور وعدمه.

• **المبحث الثاني: في حكم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام وحكم منع المصلي من**

**يمر بين يديه:**

**المطلب الأول: تحرير محل النزاع:**

لا خلاف بين الفقهاء في أن المرور وراء السترة لا يضر، واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته وان فاعل ذلك آثم؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»<sup>(٢)</sup>.

أما المأموم فليس عليه أن يدفع من يمر بين يديه لما جاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى إلى

(١) رواه أبو زرعة الرازي في (تاريخ دمشق) ٩١/١؛ وكذا ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١٠٦/٨). وقل الألباني: بسند صحيح. حجة النبي (ص: ٢١).

(٢) متفق عليه صحيح البخاري (١٠٨/١) كتاب الصلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي؛ ومسلم في الصلاة باب منع المار بين يدي المصلي. وفسر العلماء قوله أربعين (بأربعين سنة وذلك لما رواه البزار بلفظ: "لكان أن يقف أربعين خيراً" أي لو يعلم ماذا عليه من الإثم لوقف قبل أن يمر أربعين سنة خيراً من أن يمر بين يديه).

غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد<sup>(١)</sup>. وبوب عليه الإمام البخاري "سترة الإمام سترة من خلفه" ودلالته واضحة على المقصود<sup>(٢)</sup>.

ما حكم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام ؟ وهل هنالك نصوص تخص العموم بجواز المرور في جميع المسجد وفي كل الأوقات؟ وهل يأثم من مر بين يدي المصلي من غير قصد وليس متعمدا ؟ كل هذا محل خلاف.

### المطلب الثاني: أقوال أهل العلم:

**القول الأول:** جواز المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام واليه ذهب الحنفية والحنابلة. حكى عن شيخ الإسلام ابن تيمية أن ذلك من خصوصيات مكة.

وتوسع الحنابلة في ذلك فقالوا: لا يرد المار بين يدي المصلي بمكة المكرمة<sup>(٣)</sup>.

جاء في البحر الرائق: (إذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المار..<sup>(٤)</sup>)

**جاء في كشف القناع:** (ويسن رد مار بين يديه بدفعه) أي المار (بلا

(١) صحيح البخاري (١/١٠٥) كتاب الصلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه؛ صحيح مسلم (١/٣٦١) كتاب الصلاة، باب سترة المصلي.

(٢) انظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥/٩٢)؛ و مراتب الإجماع (ص: ٣٠).

(٣) انظر: رد المحتار على الدر المختار ١/٤٢٧ و ٢/١٧٢؛ كشف القناع (١/٣٧٥).

(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/٣٥٧).

عنف آدميا كان) المار (أو غيره) فرضا كانت الصلاة أو نفلا ... (ما لم يغلبه) المار (فإن غلبه، ومر، لم يردده من حيث جاء) لأن فيه المرور ثانيا بين يديه (أو يكن) المار (محتاجا) إلى المرور، بأن كان الطريق ضيقا، أو يتعين طريقا (أو يكن في مكة المشرفة فلا) يرد المار بين يديه، ... وألحق في المغني: الحرم بمكة<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** لا يجوز المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام أو أنه يمنع المار واليه ذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>.

جاء في نهاية المحتاج: (لو قصر المصلي بأن وقف في قارعة الطريق أو بشارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالمحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة، ولو في المسجد كالمطاف وكأن ترك فرجة في صف أمامه فاحتيج للمرور بين يديه لفرجة قبله فلا يحرم المرور في جميع ذلك، ولو في حريم المصلي، وهو قدر إمكان سجوده خلافا للخوارزمي، بل ولا يكره عند التقصير، ولا يجوز الدفع)<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** يحرم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام أن كان له مندوحة، وصلى المصلي لسترة، وإن لم يكن له مندوحة، أولم يصل المصلي لسترة جاز المرور بين يديه، هذا إذا كان المار غير طائف، وأما إذا كان طائفا فلا يحرم عليه مطلقا، ثم إن كان له ستره كره حيث كان للطائف مندوحة وبه قال المالكية<sup>(٤)</sup>.

(١) (٣٧٥/١).

(٢) انظر: نهاية المحتاج ٥٣/٢ - ٥٤. حاشية الصاوي مع الشرح الصغير ٣٣٦/١ - ٣٣٧. حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١٥٨/٢).

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (٥٦/٢).

(٤) انظر: الخرشي على خليل ٢٧٩/١، ٢٨٠؛ و مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٥٣٤/١).

جاء في شرح الخرشي: (وأثم ما مرَّ غير مصل وطائف؛ لأن مرور الطائفين وحركة مصل آخر، ومروره لا يضر بين يدي المصلي، والحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلي لسترة ولغيرها إن كان المار مصليا ولو كان له مندوحة، ويكره إن كان المار طائفا وله مندوحة، وأما إن كان المار غير مصل ولا طائف فيحرم مروره إن كان له مندوحة بين يدي المصلي بغير المسجد الحرام مطلقا، وبه إن صلى لسترة، فإن صلى لغير سترة لم يحرم بين يديه وإن كان للمار مندوحة.

فقول المؤلف وأثم مارا إلخ أي: مار غير مصل ولا طائف، وهذا ما لم يمكن المرور بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير سترة فإنه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان للمار مندوحة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: سبب الخلاف:

يمكن أن يستشف سبب الخلاف من الأدلة التي وردت في السترة على وجه العموم والسترة في الحرم خاصة مما سبق وروده وما عارضه من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم لما روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة)<sup>(٢)</sup>. وما عرف به المسجد الحرام من الأحكام الخاصة بين المصلي والطائف، وما عرف به المسجد الحرام من الظروف الخاصة وكثرة الزحام، والصلاة خلف المقام .

(١) ٢٨٠ - ٢٧٩/١

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٨/٢).



### المطلب الرابع: أدلة الأقوال والمناقشة:

#### أدلة القول الأهل ومناقشتها:

الدليل الأول: ما روي (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة)<sup>(١)</sup>.

مناقشته: ونافس أصحاب القول الثاني هذا الدليل بما يلي:

١- الحديث في إسناده وفي إسناده جهالة .

٢- وعلى فرض صحته، وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر؛ لأن الطواف صلاة؛ فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين.

الدليل الثاني: حديث المطلب بن أبي وداعة قال: "رأيت رسول الله يصلي والناس يمرون بين يديه ليس بينه وبين الكعبة سترة"<sup>(٢)</sup> ولكن هذا الاستدلال رُد من وجوه منها:

١- أن الحديث ضعيف لأنه من رواية كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده ففي إسناده مجهول وهو الواسطة بين كثيره وجده وقال ابن حجر: "رجالهم موثقون إلا أنه معلول" وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله.

٢- أنه فعل وأحاديث الأمر بالسترة قول وقد تقرر في الأصول أن فعله لا يعارض القول الخاص بالأمة.

٣- أنه معارض بما هو أقوى منه وهو ملازمة الرسول صلى الله عليه وسلم اتخاذ السترة سفرًا وحضرًا الثابت بالأحاديث الصحيحة وكذلك أمره صلى الله عليه وسلم بالسترة أمرًا صريحًا مطلقًا في نصوص كثيرة.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

قول الله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم<sup>(٣)</sup> المسجد الحرام مظنة الزحام ، ويشق فيه التحرز من المرور بين يدي المصلي، وقد ورد بذلك حديث صريح فيه ضعف ولكنه يجبر بما ورد في ذلك من الآثار عن ابن الزبير وغيره، وبكونه مظنة الزحام ومشقة التحرز من المار كما تقدم.

مناقشة هذا الدليل: هذه المظنة في الطواف والفرق بين الطائفتين وغيرهم من المارين بين يدي المصلين أن الطائفتين مصلون؛ لأن الطواف بالبيت صلاة وإن جاز فيه الكلام ألا ترى أنه لا يكون إلا على طهارة والصلاة في المسجد الحرام إلى سترة فلا يجوز لأحد أن يمر بينه وبينها من غير الطائفتين وأن من مر كان له أن يدرأه عن ذلك<sup>(٤)</sup>.

### أدلة القول الثاني والثالث ومناقشتها:

استدل اصحاب هذا القول بالأدلة العامة الواردة في السنة النبوية التي تحذر من المرور بين يدي المصلي، ولم يثبت عندهم تخصيص للمسجد الحرام<sup>(٥)</sup>. ومن ذلك:

(١) سورة التغابن الآية ١٦

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(٣) متفق عليه.

(٤) انظر: مواهب الجليل (١/ ٥٣٥ - ٥٣٦).

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب (٣/ ٢٤٩) :

- «لو يعلم المار بين يدي المصلي أي: إلى المسترة ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه»<sup>(١)</sup>.
- (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إذا صلي أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان" )<sup>(٢)</sup>.
- (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فإن أبي فقاتله فإن معه القرين" )<sup>(٣)</sup>.
- كما اعتبر أصحاب القول الثالث حال من لم يجد مندوحة إلا أن يمر، وكأنه في حال مستثناة .

#### المطلب الخامس: الترجيح :

بالنظر إلى أقوال العلماء والأدلة والمناقشات يتبين أن المسجد الحرام الذي حول الكعبة مر بأطوار كثيرة من حيث العمران، فبعد أن كان المطاف والرواق العباسي ثم العثماني أصبح اليوم في ظل التوسعات السعودية مترامي الأطراف. ولاشك أن هذا العمران وهذه التوسعات لها أثرها على الحكم؛ لذا نجد أقوال أهل العلم في القرون السابقة منحصرًا في المطاف ويدل على ذلك وصفهم للحرم في الفتاوى والحرم في تلك العصور كان لا يتجاوز صحن المطاف كثيرا ومن ذلك قول شيخ الإسلام: (ويجوز أن

(١) رواه الشيخان.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه مسلم.

يطوف من وراء قبة زمزم وما وراءها من السقائف المتصلة بحيطان المسجد. ولو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه لم يكره سواء مر أمامه رجل أو امرأة وهذا من خصائص مكة<sup>(١)</sup> الذي يظهر من كلام شيخ الاسلام جواز المرور للطائف وهو رحمة الله يصف فتوى واقعية ويذكر صورة الحرم في عهده. فعلى هذا يحمل كلامهم على الحرم.

والملاحظ ان المسجد الحرام في غالب الأحوال يشهد ازدحاماً، ومظنة عدم تيسر السترة والسلامة من المار في المطاف، والذي يظهر أن الأمر فيه واسع وإذا ازدحم الناس وتكاثروا ولم يتيسر للمسلم المرور إلا بين أيدي المصلين، فالظاهر أنه لا حرج في ذلك للضرورة والمشقة لقاعدة المشقة تجلب التيسير وإن شئت قلت: إذا ضاق الأمر اتسع وغيرهما من قواعد الضرورة.

وإذا اعتبرنا الحال في العمران المتمثل في التوسعات، وتحديد الممرات وإرشاد الناس وتوجيههم بعدم الصلاة فيها، وكل ذلك في غير أوقات الضرورة والزحام نجد أن استثناء جميع أرجاء المسجد الحرام غير متجه؛ فإذا اعتبرنا الضرورة في أوقات الزحام فالضرورة تقدر بقدرها، وإذا اتسع الأمر ضاق، وعاد الحكم إلي أصله، والعمل بالنصوص مع الإمكان ولو في بعض الأحوال أولي من إهماله، ومع هذا يبقى حق الطائف مقدم علي المصلي.

ومما يرجح هذا ما حكاه النووي في المجموع:

(قال إمام الحرمين النهي عن المرور والامر بالدفع إنما هو إذا وجد

(١) مجموع الفتاوى (١٢٢/٢٦)

المر سبيلا سواء فإن لم يجد وازدحم الناس فلا نهى عن المرور، ولا يشرع الدفع، وتابع الغزالي إمام الحرمين على هذا قال الرافعي وهو مشكل ففي صحيح البخاري خلافة وأكثر كتب الأصحاب ساكتة عن التقييد<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك ينبغي للمصلي أن يتحرى المكان الذي ليس فيه تعرض للمرور بين يديه في لزوم السواري التي في المسجد وأشباهاها حتى يكون بعيدا عن المارين.

قال ابن حجر: (والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن بن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أي الناس سترة وأخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ورجاله موثقون إلا أنه معلول ... فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها واغترق بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة<sup>(٢)</sup>).

أما مساجد مكة وأرضها فالظاهر أنها كغيرها، ولهذا لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الأبطح جعل أمامه عنزة.

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: "ما المسجد الحرام فلا يحرم فيه

(١) ٣/٤٩٩

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٥٧٦).

المرور بين يدي المصلي ولا يقطع الصلاة فيه شيء من الثلاثة المذكورة ولا غيرها، لكونه مظنة الزحام ويشق فيه التحرز من المرور بين يدي المصلي، وقد ورد بذلك حديث صريح فيه ضعف ولكنه يجبر بما ورد في ذلك من الآثار عن ابن الزبير وغيره وبكونه مظنة الزحام ومشقة التحرز من المار - كما تقدم - ومثله في المعنى المسجد النبوي وغيره من المساجد إذا اشتد فيه الزحام وصعب التحرز من المار لقول الله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطيعتم»<sup>(٣)</sup> متفق على صحته<sup>(٤)</sup>.

فتاوى الإمام ابن باز مبنية على المشقة التي تجلب التيسير، و جواز المرور في الزحام وعند الضرورة، وقرر أن المشقة قد توجد في كل مسجد وينطبق نفس الحكم عليه.

وعلى كل فالأمر يقدر بقدره: فبعض أجزاء الحرم تختلف عن بعض، وأوقاته تختلف عن بعض، فما كان فيه مشقة وحرَج فإنه يُتسامح فيه، وما ليس كذلك فيبقى الحكم على ما هو عليه.

(١) سورة التغابن الآية ١٦.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٦.

(٣) رواه الإمام أحمد في باقي مسند المكثرين برقم (٧٤٤٩ و ٢٧٢٥٨ و ٩٨٩٠) ورواه الإمام البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة برقم (٧٢٨٨) ومسلم في الفضائل برقم (١٣٣٧).

(٤) مجموع فتاوى ابن باز (٩٢/١١).

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان: (يحرم المرور بين يديه إن لم يكن له سترة ومر قريباً منه أو إذا مر بينه وبين ستزته إلا في حالة الضرورة كما لو كان المكان مزدحماً وليس هناك طريق يمر منه إلا من أمام المصلي فلا حرج كذلك في مواطن الزحام الشديد كالمسجد الحرام فالإنسان يضطر إلى المرور لأن المصلين كثير ولو توقف الإنسان لتعطل عن حاجته ففي حالة الزحام الشديد وفي حالة الحاجة إلى المرور لا بأس في ذلك) أهـ.

وذهب الشيخ ابن عثيمين رحمه الله إلى عدم جواز المرور حيث قال: (وأما إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً فإنه لا يجوز المرور بين يديه لا في المسجد الحرام ولا في غيره لعموم الأدلة، وليس هناك دليل يخص مكة، أو المسجد الحرام يدل على أن المرور بين يدي المصلي فيهما لا يضر ولا يأثم به المار) (١).

وقد رأيت في الحرم المكي الشريف في عدد من المرات قيام الخصومات بين من يرى جواز المرور مطلقاً، وبين من يرى خلاف ذلك، ويجهل كل واحد الثاني ويعنف عليه، والذي ينبغي مراعات الخلاف، ومراعات الضرورة في أوقات الزحام، ومراعات خصوصية الطواف. والله أعلم

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٣٣/١٣)

## • الخاتمة

أحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث.  
وقد توصلت من خلاله إلى نتائج أجمل أهمها فيما يلي:

- ١- أن الله تعالى يختص بعض الأماكن بأحكام تخصها لاشتمالها على صفات وأمر قائمة بها ليست لغيرها، وهذا من كمال حكمته، وأنه يخلق ما يشاء ويختار.
  - ٢- أن المسجد الحرام أفضل المساجد، وأكثرها ثواباً للمصلي فيه، وقد خصه الله تعالى بخصائص وفضائل لا يشاركه فيها غيره من المساجد.
  - ٣- مشروعية الصلاة إلى ستره في حرم مكة.
  - ٤- تحريم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام أو في الحرم، باستثناء الطائف بالبيت، وأوقات الزحام والضرورة.
- وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم،  
وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه  
وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

\*\*\*



## • المراجع:

- أحكام الحرم المكي: سامي بن محمد الصقير، دار النشر: دار ابن الجوزي عدد الصفحات: ٦٨٨.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية - بدون تاريخ.
- حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها عنه جابر رضي الله عنه: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة - ١٣٩٩.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأسقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

- الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار النشر دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٦.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر دار الكتب العلمية.
- لإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُسْتِي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان انفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- لسان العرب: جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- المجموع شرح المذهب "مع تكملة السبكي والمطيعي": أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ.
- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- مختار الصحاح: عمر ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الحديث، القاهرة، رقم الطبعة وتاريخها ( بدون ).
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)،
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال

- بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ): تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون: إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المغرب: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطَرَزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة بدون طبعة وبدون تاريخ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعَيْنِي المالكِي (المتوفى: ٩٥٤هـ)، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.